فصيلةُ الجنسِ
في العربيّةِ الأشكَالُ وَالإشكَالُ

د. هاني البطّاط*

* أستاذ مساعد/ قسم اللّغة العربيّة/ كليّة الآداب/ جامعة الخليل/ الخليل/ فلسطين.

ملخّص:

تُقدِّمُ هذه الدّراسةُ وصفًا لفصيلةِ الجنسِ في العربيّةِ؛ ذلك أنَّ تقسيمَ جنسِ الكلمِ ظاهرةٌ لا غنى عنها، وأحسبُ أنّ الأمرَ وكأنّهُ الناموسُ الذي لا تستغني عنه لغةٌ من اللّغاتِ، إذ الأمرُ كأنّهُ مرتبطٌ بالطّبيعةِ الإنسانيّةِ من تقسيمِ الأشياءِ إلى مذكّرٍ ومؤنّثٍ.

وأساليبُ العربيّةِ في التّأنيثِ متنوّعةٌ مُتباينةٌ، فكيفيّةُ التّأنيثِ في العربيّةِ لا تأخذُ شكلًا مُحدّدا؛ فمنها طرقٌ قياسيّةٌ بواسطةِ علاماتِ التّأنيثِ أو المورفيماتِ الصّرفيّةِ التي تلحقُ الأسماءَ والأدواتِ والأفعالَ، ومنها غيرُ مَقيسةٍ؛ وهي ما خلَتْ من العلاماتِ؛ وقد جاء البحث في مقدّمة وأربعة مطالب؛ أوّلها الجنس المحايد وإمكانيّة وجوده في العربيّة، وثانيها قسمةُ الجنسِ ومطابقةُ طبائعِ الأشياءِ، وثالثها إشكالُ حصرِ البابِ واطّرادِهِ، ورابعها سَنَنُ العربيَّةِ في الإبانةِ عن نوعِ الجنسِ.

Abstract:

This study presents a description of gender in Arabic. Classifying gender is an indispensable phenomenon in all languages, for the human nature categorizes all things into masculin or feminine.

Arabic has varied methods of showing feminism, some of which include adding feminine articles, and morphological affixes to nouns, articles, and verbs. Others doen't include these articles.

The study is divided into an introduction, and four basic issues: Firstly, the neutral gender and its existing in Arabic. Secondly, gender categorization and the matching of the norms of things. Thirdly, the problem of restricting gender and its consistency. Fourthly, Arabic rules in showing gender.

مقدّمة:

تظهرُ أهميّةُ فصيلة الجنس في التّفريقِ بين المذكّر والمؤنّث، إذ في كثير من الأحداث الكلاميّة أو التّراكيب يُصبحُ من الضّروريِّ تحديدُ نوع الجنس، من مذكّر، أو مؤنّث. ويبدو أنَّ تصنيفَ اللّغات لنوع الجنس « في أغلبِ الظنِّ يقومُ على التصوّرِ الذي كان في ذهن أسلافنا الغابرينَ عن العالم، وقد ساعدتْ عَليه بواعثُ غيبيّةٌ ودينيّةٌ، وقد احتُفظَ بهذا التّقليد حتّى بعدَ أنْ عَجزَ من يستعملونَهُ على فهمه» [١]. فالقمرُ مذكّرٌ عندَ سائر السَّاميّينَ، بينما نجدُ الشّمسَ مؤنَّثَةً عندَ السَّاميّينَ الجنوبيّينَ، مذكّرةً عندَ الشّماليّينَ، وفي منطقة الحدود يوجدُ شيءٌ من الخلط [٢]. وهذا المنطقُ الغيبيُّ ممّا فكّرَ فيه أصحابُ الفلسفة منَ العرب، فقد أوردَ أبو حيّانَ سؤالًا حولَ علَّة تأنيث العرب للشّمس، وتذكيرهم للقمَر، فأجابَهُ مسْكَوَيْه قائلًا: «... ولكنَّ الشّمسَ التي قصدَ السائلُ قصدَها بعينها، فإنّي أظنُّ السّببَ في تأنيث العرب إيّاهَا أنَّهُم كانوا يعتقدونَ في الكواكب الشّريفة أنَّهَا بناتُ الله تعالى اللهُ عن ذلكَ علوًّا كبيرًا وكلُّما كانَ منها أشرفُ عندهُم عَبَدوهُ. وقدْ سمُّوا الشّمسَ خاصّةً باسم الآلهة، فإنَّ اللاةَ اسمٌ منْ أسمائهَا؛ فيجوزُ أنْ يكونوا أنّثوها لهذا الاسم؛ ولاعتقادهِمْ أنَّهَا بنتٌ من البنات، بل هي أعظَمُهُنَّ عندَهُم» [٣]، وينتقدُ فندريس إقحامَ فكرة الجنس في علْم اللغة، وينتقدُ فكرةَ العقليَّة الجنسيَّة. وَمَعَ ذلكَ فإنَّهُ يعترفُ بوجودِ صلَة بينَ عقليَّة الشعب ولغته [٤].

والصّلةُ بينَ الجنس النّحويِّ والجنس في الطّبيعة غيرُ موجودَة؛ إذْ الذُّكورَةُ والأنوثةُ في الطّبيعة مختلفةٌ عمّا هو في النّحو، «فالتذكيرُ والتأنيثُ نواحٍ تطريزيَّة تقسيميَّة خلافيَّة، للتفريق بينَ طائفتين منَ الكلمات من ناحية سلوكهمَا في السِّيَاق، ولكنَّ الذُّكورَةَ والأنوثَةَ مفهومانِ منْ مفهومات الدراسات الطبيعيَّة ينبنيانِ على التَّفريق بينَ وظائف الأعضاء، فالكلمةُ التي تدلُّ على ذكورة عضويَّة قدْ تحرمُ التَّذكيرَ النَّحويَّ؛ كحمزةَ، الذي تلحقُهُ التَّاءُ في آخره. والفعلُ يؤنَّثُ جوازًا معَ كلِّ أنواع الجموع» [٥]

وتختلفُ اللّغاتُ فيما بينَهَا « فهناكَ لغاتٌ بدون الزَّمَن [٦]، ولغاتٌ بدون الحالة [٧]، ولغاتٌ بدون الجنس [٨]، وهناكَ لغاتٌ ليسَ فيها أيُّ فصيلَة منْ هذه الفصائل التقليديَّة جميعا» [٩] وتفتقدُ بعضُ اللّغات فصيلةَ العدد كليًّا؛ إذْ لا تتمثّلُ هذه الفصيلةُ في أسماء بعض اللّغات، فاللّغاتُ اليابانيّةُ والصّينيّةُ لا تميّزُ بينَ المفرد والجمع وكذلكَ اللّغةُ الماليّةُ؛ (اللّغة الرّئيسة في ماليزيا)، إذْ لا تعدُّ فصيلةُ العدد في تلكَ اللّغات جزءًا منَ النّحو [١٠].

ويكونُ تأنيثُ الاسم والصِّفَة في اللغات السَّاميَّة والحاميَّة غالبا بإضافة تاء إلى المذكّر، أمّا في اللغات الهندية- الأوروبيَّة فللتأنيث طرُقٌ أخرى كثيرةٌ؛ منها تضعيفُ

الحرفِ الأخيرِ للمذكَّر (Chat, te; gras se) ، ومنها استبدالُ حرفٍ آخرَ به (Loup, Ve; neuf, ve) ومنها استبدالُ عددٍ منَ الأحرفِ الأخيرةِ في المؤنَّث بعددٍ منَ الأحرفِ الأخيرةِ في المذكَّرِ (instituteur, trice, pecheur, cheresse) ومنها مدُّ الحرفِ الأخيرِ في المذكَّرِ (berger, ere; fermier, iere) [١١].

الجنس المحايد وإمكانيّة وجوده في العربيّة:

يرى بعضُ الباحثينَ وجودَ ما يُسمَّى بالجنسِ المحايدِ في العربيّة، إذْ إنَّ «مَنْ، ومَا، ليستا سوى ضَميرينِ موصولَيْنِ ... وهما لا تُشيرانِ إلى النّوعِ أو العدد» [١٢]. وتُستعْمَلُ «مَنْ» للكائناتِ العاقلَة، و «ما» للأشياء، وهي في رأيِ هنري فليش تعبِّرُ عن المُحايد، وهي الحالةُ الوحيدةُ في العربيّةِ أيضًا التي يُخصَّصُ فيها للاسمِ المحايدِ اصطلاحٌ خاصٌّ [١٣]، ورأى بعضُ الباحثينَ المحدثينَ، أنَّ «مَنْ» للمذكّرِ، و «ما» للمؤنّث [١٤].

وتحديدُ بعضُ الباحثينَ أنَّ «مَنْ» للمذكَّر، و «مَا» للمؤنَّث، أمرٌ فيه نظرٌ، إذْ هُما منَ الألفاظِ الموجودةِ في العربيّةِ ممّا يُحدَّدُ جنسُهما بالتّركيب، وممّا يُماثلُهُما أيضًا « كلٌّ»، و «بعضُ»، و «جميعُ»، و «غيرُ»، و «ال» الموصولةُ. وهو رأيٌ بعيدٌ كلَّ البعدِ عن منطقِ العربيّةِ وتراكيبِها، إذْ تُستعمَلُ كلتاهما للجنسينِ معًا، وقد ذكرَهُما المَرْزُوقيُّ في تناوله لألفاظِ الشّمولِ والعموم، فـ»المسؤولُ متى سمعَ هذه الألفاظَ، فإنَّهُ متى راعَى، لم يجدْ في الأجناسِ التي يُسأَلُ بها عَنْهَا شيئًا إلا ويَصْلُحُ أَنْ يكونَ جوابًا للسّائلِ إذا قصَدَهُ وجَعَلَهُ جوابًا» [١٥]، وقدْ عبَّرَ ابنُ عصفورٍ عنْ رأيٍ حصيفٍ في هذهِ المسألة، « فيجوزُ فيما كانَ منَ الموصولاتِ، للواحدِ، والاثنينِ، والجمعِ، والمذكّرِ، والمؤنّث، بلفظٍ واحدٍ؛ نحو «مَنْ»، و «مَا» الحملُ على اللّفظِ فيعاملُ معاملةَ الواحدِ المذكّرِ، والحملُ على المعنى؛ فيكونُ الحكمُ على حسبِ المعنى الذي تريدُ» [١٦]. وهو ردٌّ على ما جاءَ به بعضُ المحدثينَ.

أمّا حقيقةُ وجودِ الجنسِ المحايدِ في العربيَّة فطبيعةُ الأشياءِ تقتضي إثباتَه، وأرى أن يدخلَ فيه جميعُ الكلمِ ممَّا لا يتّضحُ تذكيرُه أو تأنيثُهُ إلا منْ التّراكيب؛ نحو، بعض، وكلّ، وجميع، ومَن، وما، وغير، وكذلك إضافةُ جميعِ الكلمِ الذي يذكّرُ ويؤنّثُ.

وقد عدَّ باحثٌ أنَّ الجنسَ المحايدَ في العربيّةِ يدخلُ فيه المذكّرُ المجازيُّ والمؤنّثُ المجازيُّ [١٧]. والجنسُ المُحايدُ ممّا هوَ ليسَ بمذكَّرٍ ولا بمؤنَّث، موجودٌ في بعضِ اللّغاتِ الإنسانيّة، وقدْ ذكرَهُ أفلاطونُ، في حديثه عن سلامةِ الأسلوبِ وما يجبُ أنْ يراعيَه الأديبُ قائلًا: « أجناسُ الأسماء؛ فمنها مذكَّرٌ، ومنها مؤنَّثٌ، ومنها ما يكونُ وسطًا بينَ ذلكَ، فقدْ يحتاجُ أيضًا إلى استعمالِ تلكَ المقولاتِ بدقّة» [١٨]. وقدْ أوْمَأَ ابنُ رُشْدٍ إلى ذلكَ مفسِّرًا

ومبيِّنًا في تلخيصه لكتاب الخطابة في الوصيَّة الرّابعة في قوله: «وفي بعض الألسُنَة ليسَ يلفَى فيه للمذكَّر والمؤنَّث شَكْلٌ خاصٌّ؛ كمثل ما حُكيَ أنَّه يوجدُ في لسان الفرس. وهذا يوجدُ في الأسماء والحروف. وقد يوجدُ في بعض الألسُنَة أسماءٌ هي وسَطٌ بينَ المذكَّر والمُؤنَّث على ما حَكى أنَّهُ يوجدُ كذلكَ في اليونانيّة» (١٩).

والهنديَّةُ الأوروبيَّةُ فيها جنسٌ ثالثٌ أيضا، هوَ المبهَمُ. ويبدو الجنسُ في مظهرٍ خاصٍّ في بعض لغاتٍ إفريقيَّةَ أو أمريكا. فلغةُ الألجونكين (ALGONQUIN) وبعضُ اللغاتِ أسقطَت التذكيرَ والتأنيثَ منهَا، وقسمَت الأسماءَ فيها إلى أسماءِ أحياء وأسماءِ جمادات، ومثلُ ذلكَ مجموعةُ البانتو في جنوبِ إفريقيا، ففي هذه اللغاتِ يُراعِي المتكلِّمُ في صيغِ الأسماءِ التَّفرقَةَ بينَ الحيِّ والجمادِ؛ ولا يَهُمُّها بعدَ ذلكَ ما يدخُلُ تحتَ كلِّ واحدٍ منَ الجنسينِ منْ أشياءَ؛ فقدْ تضعُ الألجونكينُ بينَ الأشياءِ المدلولَ عليها بالجنسِ الحيِّ إلى جانبِ الحيوانِ؛ نحو الأشجارِ والأحجارِ والشمسِ والقمرِ والنجومِ والرعدِ والثلجِ والجليدِ والقمحِ والخبزِ (٢٠)

وكلُّ كلمةٍ تنتهي في الألمانيَّةِ بـ (chen) أو بـ (lein) منْ جنسِ المحايدِ دونَ النَّظرِ إلى دلالتهَا في واقعِ الحياةِ، ومنْ هذا النَّوْعِ في اللُّغةِ الألمانيَّةِ كلمةُ (Fraulein) بمعنى آنسة، وكلمةُ (Madchen) بمعنى بنت، و (Hauschen) بمعنى بيت صغير. فكلّها تصنَّفُ في اللُّغةِ الألمانيَّةِ منَ المحايدِ وذلك وفقَ الصِّيغِ اللُّغويَّةِ لا وفقَ الدّلالةِ في الواقعِ الخارجيِّ، وكلُّ هذهِ الأمثلةِ توضِّحُ أنَّ تصنيفَ اللغاتِ للأسماءِ منْ هذا الجانبِ يختلفُ منْ لغةٍ لأخرى، ولكنَّهُ في كلِّ حالةٍ لا يخرجُ عنْ كونهِ مجرَّدَ تصنيفٍ للكلماتِ (٢١).

ويرى بروكلمان أنَّ في بعضِ اللّغاتِ البدائيَّةِ أنواعًا كثيرةً من الأجناسِ، يفترقُ بعضُها عن الآخرِ نحويًّا، وتتوزّعُ فيها كلُّ أشياءِ العالمِ المحسوسِ، ومرجعُ هذا التّوزيعِ؛ تأمّلاتٌ لاهوتيّةٌ، أو خرافيَّةٌ بقدرِ ما يبدو للرّجلِ البدائيِّ أنَّ العالمَ كلَّهُ منَ الأحياءِ (٢٢).

والتأنيثُ فرعٌ من أصلٍ كما يراهُ سيبوَيْه، وهو التّذكيرُ؛ فـ «المذكّرُ أخفُّ عليهم من المؤنّث؛ لأنَّ المذكّرَ أوّلُ، وهو أشدُّ تمكّنًا، وإنَّما يخرجُ التّأنيثُ من التّذكيرِ» (٢٣). وتبعَ سيبويهِ بعضُ النّحاةِ (٢٤)؛ ذلكَ أنَّ المؤنّثَ ذو علامةٍ والمذكّرُ غيرُ ذي علامةٍ.

قسمةُ الجنسِ ومطابقةُ طبائعِ الأشياءِ:

يرى بعضُ الباحثينَ أنَّ فصيلةَ الجنسِ أبعدُ المقولاتِ عنِ المنطقِ العقليِّ (٢٥)، إذْ لا يبلغُ الفصلُ بينَ المذكّرِ والمؤنَّث حدَّ التّطابقِ بينَ الواقعِ واللّغةِ، فهناكَ من الجوامدِ ما يذكّرُ وما يؤنّثُ على نحوٍ اعتباطيٍّ (٢٦). وفي العربيّةِ أمثلةٌ كثيرةٌ ممّا يذكّرُ ويؤنّثُ، دونَ وجودِ سببٍ في البنيةِ المكوِّنةِ للكلمةِ، وقدْ أوردتْ كتبُ المذكّرِ والمؤنّثِ أمثلةً على كلمٍ مؤنّثةٍ لا

يجوزُ تذكيرُها؛ نحوُ الكَبد، الكَرِش، العَضُد، الخِنْصَر، البِنْصَر، المِلْح، الكَأس، النَّاب، الضَّبع، الدَّلْو، الدَّبُّور، الشَّعير... [٢٧].

وأمثلةٌ أخرى على كلم مذكّرة لا يجوزُ تأنيثُها؛ نحوُ البَطْن، القَميص، الرِّداء، والصَّدْر، والضِّرْس... [٢٨]. وقالوا إنَّ «جميعَ أسماء الفَرْج من الذَّكر والأنثى مذكّرٌ» [٢٩]. ومن الألفاظ ما يستوي فيه المذكّرُ والمؤنّثُ؛ نحوُ السّماء، والسّلطان، والطَّريق، والسّبيل، والحال، والحانوت، والهُدى، والآل، والضُّحى، والقِدْر، والصّاع، والمِسْك، والسِّلْم... [٣٠].

وَوَقَعَ الاختلافُ عِنْدَ أَهْلِ تَميم وَالحِجَاز في تَذكير بَعْض الأَلْفَاظ وَتَأنيثهَا؛ فَأَهْلُ الحِجَاز يَقولونَ: «هي التَّمْر وَهِيَ البُرُّ، وَهِيَ الشَّعيرُ، وَهِيَ الذَّهَبُ، وَهِيَ البُسْرُ وَتَميمُ تُذَكِّر هذا كُلَّه» [٣١] و «أهل الحجاز يؤنثون الطَّريق، والصِّرَاط، والسَّبيلَ، والسُّوق، والزُّقَاقَ، والكلَّا، وهوَ سوقُ البصرة، وبنو تميم يذكّرونَ هذا كُلَّهُ» [٣٢].

والأمثلةُ المتقدّمةُ تَكشفُ أنَّ بابَ مقولة الجنس ليسَ يَجري على «قياس مطَّرد، ولا لهما بابٌ يحصرُهُما، كما يدَّعي بعضُ النّاس» [٣٣]، والتّأنيث المعنويّ في اللّغة العربيّة قضيّة شائكة ومتشعّبة، ومن العسير أن يُحدَّدَ لها معايير قاطعة، تضع قاعدة صرفيّةً محدّدةً تندرج الأسماءُ المؤنّثة تأنيثًا معنويًّا تحتها» [٣٤].

إشكالُ حصرِ البابِ واطّرادِه:

أحسبُ ابنَ السّرّاج قد لامسَ حقيقةَ هذا البابِ في قوله: « إنَّ من التّأنيث والتّذكير ما لا يُعلمُ ما قُصدَ به، كما أنّهُ يأتيكَ من الأسماء ما لا يُعرَفُ لأَيِّ شيءٍ هوَ» [٣٥]. وأرى أنَّ ابنَ التُّسْتَريِّ قدْ ردَّ ردًّا مُقنعًا على مَنْ يدّعي حصرَ هذا البابِ واطّرادِ قياسِه، **إذ حُجَّتُهم في ذلكَ أنَّ علاماتِ المؤنّث ثلاثٌ** [٣٦]:

- الهاءُ في قائمة، وراكبة.
- والألفُ الممدودةُ في حمراءَ، وخُنْفَساءَ.
- والألفُ المقصورةُ في مثلِ حُبْلى، وسَكْرَى.

وهذه العلاماتُ موجودةٌ في المذكّر بعينها؛ فالهاءُ موجودةٌ في نحو رجلٍ نسّابة، وعلاّمة، وراوية، وهي أمثلةٌ كثيرةٌ، حتّى أَنَّ الفرّاءَ قال: إنَّهُ لا يحصيه [٣٧].

وأمّا الألفُ الممدودةُ فنحوُ رجلٍ بَرَاكاء؛ للشّديد القتال، ورجلٌ ذي بَزْلاء؛ إذا كانَ جيِّدَ الرَّأيِّ، ويومُ الثُلاثاء والأربعاء. وأمّا الألفُ المقصورةُ فنحوُ رجلٍ خُنْثَى، وزبَعْرَى للسَّيِّء الخُلُق، وكُمَّثْرى، وجَرْحَى وسَكْرى. ولهذه الأسبابُ التي ذكرَهَا؛ يصلُ ابنُ التُّسْتَريّ إلى

إلماحَة دالّة، إذْ « ليسَ يجبُ الاشتغالُ بطلبِ علامةٍ تميِّزُ المؤنّثَ منَ المذكَّر؛ إذْ كانا غيرَ منقاسَيْنِ، وإنّما يُعملُ فيهما على الرّوايَة، ويُرجَعُ فيما يَجريَانِ عليه إلى الحِكايَة» (٣٨).

وظاهرةُ التّذكيرِ والتّأنيثِ في الأسماءِ تكونُ على ضربين (٣٩):

♦ ما استحقَّ التّذكيرَ والتّانيثَ بالطّبعِ وهو منَ الحيوانِ والإنسانِ، ويَعرفُ شخصُ الذّكرَ من الأنثى بالمعايَنَة، ومعلومٌ أنَّ اللّغةَ العربيّةَ فصلَتْ ممّا هو تحتَ هذا البابِ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ بمخالفةِ الأسماءِ، فقالوا: رجلٌ/ امرأةٌ، وبعيرٌ/ ناقةٌ.

♦ ما استحقَّ التّذكيرَ والتّأنيثَ بالوضعِ أو الاصطلاحِ، لعدَمِ وجودِ أعضاءِ تذكيرٍ وتأنيثٍ به؛ كالجماداتِ والمعاني.

وقدْ حاولَ بعضُ علماءِ العربيّةِ وضعَ قواعدَ قياسيةٍ لأجلِ تمييزِ المؤنَّثِ بلا علامَةٍ؛ وهو ما يُعرفُ بالتّأنيثِ المجازيِّ، فقالوا (٤٠):

▪ كلُّ ما في رأسِ الإنسانِ من اسمٍ لا هاءَ فيه فهوَ مذكّرٌ إلا ثلاثةً؛ العينَ والأذنَ والسّنَّ، فهيَ مؤنّثةٌ وسائرهُ مذكّرٌ؛ نحوُ الخَدِّ، والرّأسِ، والصُّدْغِ، والشّاربِ، ويجوزُ التّذكيرُ والتّأنيثُ في اللّسانِ، والقفَا، والعُنُقِ، والعِلْبَاءِ؛ عَصَبةٌ في العنُقِ، واللِّيتِ؛ صفحةُ العنُقِ.

▪ كلُ ما في باطنِ جسدِ الإنسانِ من اسمٍ لا هاءَ فيه فهوَ مذكّرٌ؛ نحوُ القَلبِ، والفُؤادِ، والطِّحالِ، والمعَى، إلا الكَبدَ فإنَّها مؤنّثةٌ. وما في الإنسانِ من المذكّرِ؛ الصَّدرُ، والثَّدْيُ، والبَطْنُ، والظَّهرُ، والصُّلبُ، والمَرْفِقُ، والزَّنْدُ، والحَشى، والخَصْرُ، والعُصْعُصُ، والفُروجُ، وجميعُ أسماءِ الفرجِ من الذّكرِ والأنثى مذكّرٌ.

وما في بدنِ الإنسانِ من المؤنّث: الكَتفُ، والعَضُدُ، والذّراعُ، والكفُّ، واليدُ، والشّمالُ، واليمينُ، والوَركُ، والفَخِذُ، والسّاقُ، والعَقِبُ، والرِّجلُ، والقدمُ. والأصابعُ كلُّها مؤنّثةٌ إلا عندَ بني أسَدٍ.

سَنَنُ العربيّةِ في الإبانةِ عن نوعِ الجنسِ:

أساليبُ العربيّةِ في التّأنيثِ متنوّعةٌ مُتباينةٌ، فكيفيّةُ التّأنيثِ في العربيّةِ لا تأخذُ شكلًا مُحدّدا، فمنها طرقٌ قياسيّةٌ بعلاماتِ التّأنيثِ، أو المورفيماتِ الصّرفيَّةِ التي تلحقُ الأسماءَ، والأدواتَ، والأفعالَ. ومنها غيرُ مَقيسةٍ؛ وهي ما خلَتْ منَ العلاماتِ. **ويُمكنُ إجمالُ الأساليبِ المستخدمةِ في الإبانةِ عن الجنسِ في العربيّةِ في الآتي:**

▪ بعضُ كلمِ العربيّةِ تُقابلها كلماتٌ أخرى للجنسِ الآخرِ دونَ إضافةِ زائدةٍ تمييزيّةٍ بينهُمَا؛ نحوُ أسد/ لبوءة، جمل/ ناقة، خروف/ نعجة، حمار/ أتان.

وكأنَّ هذا الأسلوبَ في التّأنيث هو الأصلُ في نظام العربيّة، إذ «الأصلُ في الأسماء المختصّة بالمؤنّث أنْ لا يدخلُها الهاءُ» (٤١)؛ «لكنَّهم خافوا أنْ تكثرَ عليهم الألفاظُ، ويطولَ عليهم الأمرُ، فاختصروا ذلكَ بأنْ أتوا بعلامةٍ، فرَقوا بها بينَ المذكّرِ والمؤنّث» (٤٢).

▪ بعضُ كلم العربيّة يتحقّقُ فيها التّأنيثُ عن طريق مجموعة من المورفيمات التّمييزيّة، إذ لمّا كانَ التّذكيرُ أصلًا استغنى عن علامةٍ بخلافِ التّأنيثِ؛ فإنّهُ فرعٌ فافتقرَ إلى علامةٍ (٤٣)، **ويمكنُ إجمالُها في الآتي**:

أوّلًا- التّاء:

الأصلُ في كلِّ مؤنّثٍ أنْ تلحقَهُ علامةُ التّأنيثِ للفرقِ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ لإزالة الاشتراك، وأمّا ما لا يوجدُ في بنيته علامةٌ للتأنيث؛ كهند، وشمس، ونحو ذلكَ، فإنَّ التّاءَ فيه مقدّرةٌ مُرادَةٌ، وإنّمَا حُذِفَتْ منَ اللّفظِ للاستغناءِ عن العلامةِ باختصاص الاسم بالمؤنّث (٤٤). والأكثرُ أنْ يُجاءَ بها لتمييز المؤنَّث من المذكَّر في الصّفات؛ كمُسلَم ومسلمة، وضَخم وضَخمة، ولاصقةُ تاءِ التّأنيثِ غيرُ دالّةٍ على التّأنيثِ دائمًا **إذْ تخرُجُ إلى معانٍ دلاليّةٍ أخرى**:

▪ التّفريقُ بينَ الجنسِ والواحد: نحو تَمْر تَمْرَة، وبَقَر بَقَرَة (٤٥). فتمْرٌ جمعٌ للجنسِ، وتَمْرةٌ مُفردٌ، جُمِعَ جنسُهُ بإضافة لاصقة التّاءِ إليها.

▪ للفرقِ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّث في الجنس؛ كنحوِ امرئٍ وامرأةٍ، ومرءٍ ومرأةٍ، وشيخٍ وشيخةٍ، وقالوا: غلامٌ وغلامةٌ، ورَجُلٌ ورَجُلةٌ (٤٦).

▪ المبالغةُ في صفة المدحِ والذَّمِّ: فقدْ قالوا لمَنْ يمدحونَهُ: رجلٌ علاّمةٌ، ونسّابةٌ، وراويةٌ، فيُقال رجلٌ راويةُ الشّعر، وبعيرٌ راويةٌ، وبَغْلٌ راويةٌ، أيْ يُكثَرُ الاستقاءُ عليه، وقالوا في الذّمّ: رجلٌ

لحّانَةٌ وهلْباجةٌ، أيْ الثّقيلُ من النّاسِ الأحمقِ (٤٧).

▪ لتأكيد التّأنيث: وهو قليلٌ؛ كنحو ناقة، ونعجة، وذلكَ أنَّ النّاقةَ مؤنّثةٌ من جهة المعنى؛ لأنَّها في مقابلة جملٍ، وكذلكَ نعجةٌ في مقابلة كَبْش، فلمْ يكنْ مُحتاجًا إلى علامةِ تأنيثٍ؛ فصارَ دخولُها على سبيلِ التّأكيد؛ لأنّه كانَ حاصلًا قبلَ دخوله (٤٨).

▪ لتأكيد تأنيث الجمع: لأنَّ التّكسيرَ يُحدثُ في الاسم تأنيثًا؛ ولذلكَ يُؤنَّثُ فعلُه؛ كنحو حجارة، وذكارة، وصُقورة، وعُمومة (٤٩). وهو لَصقٌ جائزٌ، وقدْ يكونُ واجبُ اللّصقِ في «أفعلة» كـ «أغْربة» و «فعْلَة» كـ «فلْحَة» (٥٠).

▪ الإتيانُ في معنى ياءِ النّسبِ: كنحو المهالبة، والأشاعثة، والمَسامعَة، والأصلُ مُهَلَّبيٌّ، وأشْعَثيٌّ، ومَسْمَعيٌّ. فلمّا لم يأتوا بياءِ النّسبِ أتوا بالتّاءِ عوضًا منها، فأفادتْ النّسبَ كما كانتْ تّفيدُهُ الياءُ في مُهلبيٍّ ونحوِهِ (٥١).

▪ الدّلالةُ على التّعريبِ: كنحو جَواربة، ومَوازجة؛ لأنَّ الجَوْرَبَ أعجميٌّ، ومَوازجةٌ جمعُ مَوزَج، وهو كالجَوْرَبِ. وهو مُعرّبٌ. وأصلُهُ بالفارسيّةِ مُوزَهْ (٥٢).

▪ إلحاقُها للعوضِ في الجمعِ عن ياءٍ محذوفة: فلا بُدَّ منها أو منَ الياءِ في الذي على زنة «مَفاعيل»؛ كنحو الفَرَازنَة (٥٣)، والجَحَاجحَة (٥٤) في جمعِ فَرزان، وجَحْجَاح، وقياسه فَرَازينُ وجَحَاجيحُ، فلمّا حذفوا الياءَ وليستْ ممّا يُحذَفُ عوّضوا التّاءَ منها (٥٥).

▪ دخولُها عوضًا عن ياءِ الإضافةِ وذلكَ في: أب، وأم، فنقول: يا أبَة، ويا أمَّة، نريد: يا أبي،

ويا أمّي (٥٦).

▪ التّكثير: نحو غرفة، وعمامة، وإداوة، ونهاية، فالهاءُ ها هنا داخلةٌ للتّكثير (٥٧).

▪ إفادةُ التّذكيرِ: وممّا يدلُّ على أنَّ لاصقةَ التّاءِ لا تفيدُ التأنيثَ بشكلٍ مطلقٍ إفادتُها التّذكيرَ في الأعدادِ، فتلتصقُ بالعددِ المذكّرِ من ثلاثةٍ إلى عشَرَة، يُقالُ: عندي ثلاثةُ رجالٍ، وأربعةُ غلمانٍ، ولا تلتصقُ بالعددِ المؤنّثِ من الثّلاثةِ إلى العشَرَة، يُقال: عندي ثلاثُ نسْوةٍ، وأربعُ جَوَارٍ (٥٨). فالأعدادُ «تأنيثُها بالعكسِ من تأنيثِ جميعِ الأشياءِ، فالتّاءُ فيها علامةٌ للتّذكيرِ، وسقوطُها للتّأنيث» (٥٩).

وقدْ تلحقُ لاصقةُ التّاءِ الفعلَ الماضي؛ في نحوِ قامَتْ هندٌ، لإفادةِ تأنيثِ الفاعلِ، وقد يكونُ إلصاقُها واجبًا في مواضعَ، وجائزًا في أخرى، ومذهبُ ابنُ الأنْبَاريِّ إثباتُها، وقباحُة حذفها. يقولُ: « واعلمْ أنَّ أفعالَ المؤنّثِ إذا لاصَقَتْهَا، كانَ الاختيارُ إثباتَ التّاءِ، وكانَ حذفُها قبيحًا، كقولكَ: قامتْ هندٌ وفاطمةُ» (٦٠).

ومُستصفى القولِ في تاءِ التأنيثِ أنَّنا لا نعدُّها ذاتَ أصالةٍ في التّأنيثِ، بل تؤدّي معانيَ دلاليّةٍ متباينةً؛ نحو التّذكيرِ، والنّسبة، والإفرادِ، والعُجمةِ، والتّعويضِ، وغيرِ ذلكَ من المعاني المختلفةِ، وهو ما يُخرجُها عن أصالةِ التأنيثِ.

أمّا تأنيثُ الجمعِ بالتّاءِ فليسَ بحقيقيٍّ؛ لذلكَ اتّسعَ فيما أُسْندَ إليه إلحاقُ العلامةِ وتركُها. فنقولُ: فَعَلَ الرّجالُ والمسلماتُ والأيّامُ، وفَعَلَتْ، وقدْ علّلوا ذلكَ أنَّ الجمعَ يُكسبُ الاسمَ تأنيثًا؛ لأنّه يصيرُ في معنى الجماعة، وهذا التّأنيثُ ليسَ بحقيقيٍّ؛ لأنّهُ تأنيثُ الاسمِ لا تأنيثُ المعنى، وهو بمنزلةِ الدّارِ والنّعلِ ونحوِهما، فإذا أسندَ إليه فعلٌ جازَ في فعلِهِ

التّذكيرُ والتّأنيثُ، فالتأنيثُ على إرادةِ الجماعةِ، والتّذكيرُ على إرادةِ الجمعِ، ولا اعتبارٌ بتذكيرِ واحدِه، أو تأنيثِه [٦١]. فعندَ الإتيانِ بالجمعِ السّالمِ المؤنّثِ منْ بعضِ كلمِ العربيّةِ المذكّرةِ، **يُفضي بنا الأمرُ أنْ نكونَ أمامَ جنسينِ متباينينِ**:

- أحدِهما المفردُ المذكَّرُ: في نحوِ اصطبل، واختبار، وامتحان، ومحمّد، وحمزة، وعبيدة...
- الثّاني الجمعُ المؤنّثُ السّالمُ منها: اصطبلاتٌ، واختباراتٌ، وامتحاناتٌ، ومحمّداتٌ، وحمزاتٌ، وعبيداتٌ.

فمن أجازَ تذكيرَ الفعلِ وتأنيثِه معَ مثلِ هذه الجموعِ فهو لأنّهم حملوهُ على اللّفظِ مرّةً وعلى المعنى مرّةً فقالوا: جاءَ (جمع) الهنداتُ، وجاءَتْ (جماعة) الهنداتُ. فـ (جمع/ جماعة) هو المعنى.

وأحسبُ أنَّ العربَ تنبّهوا إلى ما يَظهرُ من تباينٍ في الجنسِ حينَ الجمعِ في نحوِ ما تقدَّمَ؛ فقدْ أجازَ الفرّاءُ التّذكيرَ والتّأنيثَ إنْ كانتْ في واحدِه الهاءُ فسقطتْ [٦٢]. واختيارُ كثيرٍ منَ النّحويّينَ أنَّ كلَّ جمعٍ لمْ يغيَّرْ عنْ بنيةِ واحدِه؛ نحو هذه سِدْرَةٌ، وهذا سِدْرٌ بإسكانِ الدّالِ فيهما جميعًا، فإنْ قُلت ثَلاثَ سِدَرٍ بفتحِ الدّالِ أنّثْتَ [٦٣].

وتلمّسُ ممّا وردَ منْ آراءِ لعلماءِ العربيّةِ في أمرِ علامةِ التّاءِ يوصلُ إلى وجودِ اختلافاتٍ أيضًا، فقد ذهبَ سيبويهِ إلى أنّ التّاءَ في الكلماتِ؛ نحو أخت، وبنت، وثنتين، وكلتا، وملكوت، وعنكبوت، لحقتْ هذهِ الكلماتُ للتّأنيثِ [٦٤]. وأمّا الفرّاءُ فيرى أنَّ تاءَ بنتٍ، وأختٍ، بدلًا منْ لامِ الفعلِ. أي الواوُ. وهيَ تشبهُ التّاءَ المربوطةَ المعوّضةَ في نحوِ سنةٍ، ورئَةٍ، وفئةٍ؛ ولكنّها ليستْ عوضًا [٦٥]. وقالَ بعضُهم هيَ أصليّةٌ تثبتُ في الوصلِ والوقفِ، وليستْ للتّأنيثِ؛ لأنَّ تاءَ التّأنيثِ يكونُ ما قبلَها مفتوحًا [٦٦].

ويُمكنُ أنْ تدخلَ التّاءَ باعتبارِها مورفيمَ تأنيثٍ على الحرفِ؛ في نحوِ «لاتَ»، و «ثُمّتَ»، و «رُبَّتَ» [٦٧]. وقيلَ إنَّ التّاءَ في «لاتَ» للمبالغةِ في النّفيِ [٦٨]. وقالَ بعضُ البغداديينَ زائدةٌ [٦٩].

ويرى رمضانُ عبدُ التّوابِ أنَّ ما نراهُ في بعضِ نصوصِ المعاجمِ العربيَّةِ؛ نحوُ «خنفسة» و «خنفسا» و «خنفساء»، لا يصحُّ أن يكونَ ركامًا لغويًّا، لظاهرةِ تطوُّرِ تاءِ التّأنيثِ إلى الألفِ المقصورةِ، وهوَ بدايةٌ لمرحلةٍ جديدةٍ من اندثارِ ألفِ التَّأنيثِ المقصورَةِ والممدودَةِ، وحلولُ التَّاءِ محلَّهُما، وهيَ تلكَ المرحلةُ التي انتهَتْ بمثلِ ما حدَثَ في كثيرٍ منَ اللَّهجَاتِ العربيَّةِ المعاصرَةِ، منْ ضياعِ هاتيْنِ العلامتيْنِ. فالتطوُّرُ سارَ في هذهِ الكلمةِ

قديمًا على النَّحوِ الآتي: خنفساء خنفسا خنفسة، كما حدثَ بعدَ ذلكَ في مثلِ: صحراء صحرا صحرة.. وغيرِ ذلكَ (٧٠).

وذكرَ عبدُ التَّوَّابِ أنَّ أمثلتَهُ («خنفسة» و «خنفسا» و «خنفساء) مأخوذةٌ منَ القاموسِ المحيطِ؛ غيرَ أنَّه بالعودةِ إلى القاموسِ المحيطِ ولسانِ العربِ أيضا لا نجدهما يذكران استعمال (خنفسا) ؛ ولعلّه استعمال عاميّ؛ قال ابن منظور: «والأنثى خُنْفَسَة وخُنْفَساء وخُنْفَساءة» (٧١).

وفي استعمالاتِ أسماءِ الإشارةِ في العربيّةِ نجدُ أنَّ الإبانةَ عن معنى التانيثِ تُفضي إلى ملازمةِ التّاءِ لبعضِ هذه الأسماءِ، ويمكنُ توضيحُ ذلكَ منْ الآتي:

اسمُ الإشارةِ	الدّلالة
تيكَ/ تلكَ	مفردٌ مؤنّث
ذاكَ/ ذلكَ	مفردٌ مذكّر
تانكَ	مثنّى مؤنّث
ذانكَ	مثنّى مذكّر
هاتانِ	مثنّى مؤنّث
هذانِ	مثنّى مذكّر

وفي الأسماءِ الموصولةِ، نجدُ ما يشبهُ ملازمةَ التاءِ للمؤنّثِ، وامتناعَها معَ المذكَّرِ؛ نحو:

الاسمُ الموصولُ	الدّلالة
الّتي	مفرد مؤنّث
الّذي	مفرد مذكّر
اللّتان	مثنّى مؤنّث
اللّذان	مثنّى مذكّر
اللاتي/ اللّواتي	جمع المؤنّث
الّذين	جمع المذكّر

وفي الأمثلةِ المتقدّمةِ ملمَحٌ بيّنٌ من طُرُقِ الإبانَةِ في مقولةِ الجنسِ في نظامها، وكأنَّ العربيّةَ في نظامِها تحاولُ إبعادَ ما يكونُ منْ علاماتِ التأنيثِ عنِ المذكَّرِ، ومحاولةَ إلصاقِها بما تعبِّرُ عنه، لكنَّ هذه القاعدةَ ليستْ قاعدةً مُحدّدةً في جميعِ نواميسِهَا.

ويظهرُ أنَّ تاءَ التّأنيثِ المربوطة أكثرُ علاماتِ التّأنيثِ استخدامًا في العربيّة؛ لذلكَ وُسمَ ما لحقتْ به منَ الأعلامِ مؤّنّثًا، وإنْ كانَ الذي لحقتْ به مذكّرًا معنًى فهوَ يوصفُ بالمؤنّث اللّفظيِّ؛ نحو عُبيدةَ، وطَلْحةَ، و«كثيرٌ منَ الكوفيّينَ يجوّزُ: قالتْ طلحةُ ونحوُهُ، مراعاةً للّفظ»[٧٢] . وهذه التّاءُ يكونُ ما قبلَها محرّكًا بالفتحِ دائمًا؛ كنحوِ صَغيرَةٍ، وعلامَةٍ، ورَقَبَةٍ. غير أنَّ الكلمَ المكوّنةَ منْ مقطعٍ واحدٍ عندَ الوقفِ يكونُ ما قبلَها ساكنًا؛ كنحوِ أُخْتٍ، وبِنْتٍ.

وقدْ تكونُ تاءَ التّأنيثِ منَ السّوابقِ أيضًا في الفعلِ المضارعِ؛ نحو تَدْرسُ فاطمةُ، ومعنى ذلكَ أنَّ الفعلَ الماضي يتقبَّلُ دخولَ تاءِ التّأنيثِ بعدَ جذْرِه، فـ «دَرَسَ» تصيرُ «دَرَسَتْ»، والفعلُ المضارعُ عندَ إسنادِه للمؤنّثِ الغائبِ، يُسبقُ بتاءِ تأنيثٍ دالّةٍ على ما أسندَ إليه.

وفي نظامِ العربيّةِ قواعدُ مثبتةٌ تحدِّدُ سُبَلَ المطابقةِ بينَ أجزاءِ التّراكيبِ في التّذكيرِ والتّأنيثِ؛ كنحوِ المطابقةِ بينَ الفعلِ والفاعلِ، أو المبتدأِ والخبرِ، أو النّعتِ والمنعوتِ... [٧٣] .

ويمرُّ بنا في بعضِ استعمالاتِ العربيّةِ أنْ نتحايلَ على المذكّرِ أو المؤنّثِ باستخدامِ كلمةٍ مُحدّدةٍ، أو مورفيمٍ مُحدّدٍ للجنسِ، فالصّقرُ مذكّرٌ، وأنثاهُ صقرةٌ [٧٤] . ولكنْ نقولُ في بعضِ الاستعمالِ؛ أنثى الصّقرِ، والعُقَابُ أنثى [٧٥] . «قَالَ أَبُو عمر: عَن يونُسَ وَإِذا أَرَادوا المذَكَّر قَالُوا هَذَا شاةٌ ذَكَر وَهَذَا حَمامةٌ ذَكَرٌ وَهَذَا بَطَّة ذَكَرٌ» [٧٦] ونقولُ ذكرُ العقابِ، وأنثى الأرنبِ.

ثانيًا- ألفُ التّأنيثِ:

وهي على ضربينِ؛ مقصورةٍ وممدودةٍ

فأمّا المقصورةُ فنحو حُبْلى، كُبْرى، وصُغْرى، وسَكْرَى، وذِكْرَى، وقدْ حدَّها ابنُ يعيشَ بقولِه: «تكونُ مفردةً ليسَ معَهَا ألفٌ أخرى فتُمَدَّ، إنّما هي ألفٌ واحدةٌ ساكنةٌ في الوصلِ والوقفِ فلا يدخلُها شيءٌ منَ الإعرابِ، لا رفعٌ، ولا نصبٌ، ولا جرٌّ. كأنَّهَا قَصُرَتْ عن الإعرابِ كلِّه، منَ القصرِ وهوَ الحَبْسُ» [٧٧] . وقالوا: إنَّ ألفَ التّأنيثِ المقصورةِ أصلٌ للممدودةِ [٧٨] .

وتُزادُ الألفُ آخرًا على ثلاثةِ أضربٍ: [٩٧]

- أحدُها للتّأنيثِ؛ كنحوِ دنيا، وحُبْلى.
- الثّاني أنْ تكونَ مُلحقةً؛ كنحوِ أرطىً [٨٠]، ومِعْزىً، فمنْ نوّنَ فألفُه ألفُ إلحاقٍ، ومنْ لمْ ينوِّنْ للتّأنيثِ.
- الثّالثُ أنْ تكونَ لغيرِ تأنيثٍ ولا إلحاقٍ، بلْ لتكثيرِ حروفِ الكلمةِ؛ كنحو القبعثرى[٨١].

وأمّا الألفُ الممدودةُ، فتجيءُ على ضربين: [٨٢]

- الأوّلُ: ما يكونُ صفةً للمؤنّث، ولمذكّره لفظةٌ على غيرِ بنائِه، ويجيءُ على فَعْلاءَ؛ كنحو حمراءَ، وصفراءَ، وعوراءَ، ومذكّرُها على أَفْعَلَ.
- الثّاني: ما يجيءُ اسمًا وليسَ له مذكّرٌ اُشْتُقَّ له من لفظِه، وهو يجيءُ اسمًا؛ للواحدِ، والجمعُ. فالواحدُ؛ كنحو صحراءَ، وطَرْفاءَ. وللجمعِ؛ كنحو الحُكماءِ، والأصدقاءِ.

ثالثًا- الكسرةُ: [٨٣] وقدْ تكونُ قصيرةً أو طويلةً:

- تأتي كسرةٌ طويلةٌ في بعضِ الضّمائرِ؛ نحو «ذي» و «هذي».
- تأتي كسرةٌ قصيرةٌ في بعضِ الضّمائرِ؛ نحو «أنتِ» للمؤنَّث، و «أنتَ» للمذكّرِ، وأكرَمَكَ» للمذكّرِ، وأكرَمَكِ» للمؤنّثِ. « وقدْ خصّوا المؤنّثَ بالكسرِ؛ لأنَّ الكسرةَ من الياءِ، والياءُ ممّا

تؤنّثُ بها» [٨٤].

- تأتي الكسرةُ القصيرةُ في بعضِ أعلامِ النّساءِ؛ نحو «رَقَاشِ»، و «حَذامِ»، و «قَطَامِ»، «وقدْ اختيرَ له الكسرُ؛ لأنّه كانَ معدولًا عمّا فيهِ علامةُ تأنيثٍ، فعُدِلَ إلى ما فيهِ تلكَ العلامةِ؛ لأنَّ الكسرَ من علاماتِ التّأنيثِ» [٨٥]. وهي أعلامٌ مؤنّثةٌ معدولةٌ عنْ «راقشةَ»، و «حاذمةَ»، و «قاطمةَ».
- تأتي الكسرةُ القصيرةُ في الفعلِ الماضي فتكونُ علامةَ تأنيثٍ؛ نحو دَرَسْتِ.
- تأتي الكسرةُ الطّويلةُ في الفعلِ المضارعِ وفعلِ الأمرِ؛ نحو «تَجْلِسينَ» و«اجْلِسي».

والياءُ هي من اللّواصقِ التي تُحدّدُ الشّخصَ، والنّوعَ، والعددُ عندَ التصاقِها بفعلِ الأمرِ. وهي تدلُّ على التّأنيثِ، والمخاطبةُ، والإفرادُ؛ في نحوِ اكتبي، واذهبي.

وقدْ تلتصقُ الياءُ بالنّونِ للدّلالةِ على التّأنيثِ، وتفتَحُ النّونُ؛ لأنَّ الزّيادةَ التي قبلَها بمنزلةِ الزّيادةِ التي في الجمعِ؛ كنحو قولكَ: أنتِ تفعلينَ، ولم تَفْعَلي، ولنْ تَفْعَلي [٨٦]. وقد ذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ الياءَ في تفعلينَ علامةُ تأنيثٍ وهيَ ليستْ ضميرًا، وممّا يؤكّدُ ذلكَ عندَهُ أنّ التّأنيثَ قدْ جاءَ بالكسرةِ وهي مُجانسةٌ للتّاءِ في نحوِ ضَرَبْتِ، في خطابِ المؤنّثِ [٨٧].

رابعًا- النّونُ الدّالةُ على النّسوةِ:

تلحقُ الماضي كنحو «كَتَبْنَ»، والمضارعُ «يكتبْنَ»، والأمرُ «اكْتُبْنَ». وفي الضّمائرِ نجدُ أنَّ التّفريقَ بينَ جماعةِ الإناثِ يكونُ بإضافةِ مورفيمِ لجمعِ التّأنيثِ؛ في نحوِ «أنتنَّ»، و «هُنَّ»، و «إياكنَّ»، و «إياهنَّ»، و «تُنَّ» في مثلِ «كتبْتُنَّ»، و «كُنَّ»؛ نحو «أكرَمَكُنَّ» [٨٨].

وقدْ بذلَ علماءُ العربيّةِ الوسعَ كلَّهُ في وضعِ قواعدَ ينقاسُ عليها هذا البابُ، وإنْ كانَ رأيُ بعضِهم بأنّهُ ممّا لا ينحصرُ وغيرُ مطّردٍ؛ ولكنَّ المتلمِّسَ لكتبِ التّراثِ ممّا تناولتْ هذا البابَ وكتُبِ المذكّرِ والمؤنّثِ خاصّةً يُفضي بهِ إلى حُكمٍ قويٍّ لا يُدافعُ، بأنَّ قواعدَ هذا البابِ ممّا تتفلّتُ ويصعبُ حصرُها واطّرادُها.

ومن الأحكامِ التي قالوا بها فيما يخصُّ الإشكاليّاتِ المتخلّقةَ من الجموعِ مُحاولينَ توصيفَها وحصرَ هذا البابِ:

- كلُّ جمعٍ لغيرِ الناسِ، مذكّرًا كانَ واحدهُ أو مؤنّثًا؛ كالإبلِ جمعُ جملٍ، والأرجُلِ جمعُ رِجلٍ، والبغالِ جمعُ بَغْلٍ، والظّباءِ جمعُ ظبْيٍ، فهو مؤنّثٌ (٨٩).
- كلُّ جمعٍ في آخرهِ تاءٌ، فهو مؤنّثٌ؛ كنحو حَمَاماتٍ، وجَراداتٍ، وتَمَراتٍ، ودُرَيْهماتٍ، ودُنَيْنيراتٍ (٩٠).

وأرى أنْ يكونَ جوازُ التّذكيرِ والتّأنيثِ في الجمعِ المنتهي بالتّاءِ إذا كانَ مفردهُ مذكّرًا، وأحسبُ أنَّ التّفكيرَ المنطقيَّ يرجّحُ ذلكَ؛ فدريْهماتٌ هي جمعُ درهمٍ قبلَ تصغيرِهِ، وكذلكَ دُنينيرات؛ فمفردُها قبلَ التّصغيرِ دينارٌ، وهو مذكّرٌ أيضًا.

ويذكرُ صبحي الصالحُ أنّهُ معجبٌ برأيِ فنسنك (Wwnsinck) في كتابِهِ «بعضُ ظواهرِ الجنسِ في اللُّغاتِ السَّاميَّة» (snme aspects gender in Semitic languages) عندمَا نفى أن تكونَ علاماتُ التأنيثِ؛ كالتاءِ والألفِ الممدودةِ والمقصورةِ أماراتٍ حقيقيَّةً على التَّأنيثِ؛ ويرى أنَّهَا ليسَتْ أكثرَ منْ علاماتٍ للمبالغةِ تفيدُ التكثيرَ؛ نحوُ علّامةٍ وفهّامةٍ في وصفِ مذكّرٍ، وقتلى وجرحى وشهداءِ وعلماءِ، في وصفِ بعضِ الجموعِ؛ ولا يستبعدُ صبحي الصّالحُ هذا الرَّأيَ إذا ما قورنَ بما تسيغُهُ العربيَّةُ الفصحى منْ صيغِ تفيدُ التأنيثَ رغمَ فقدانِها كلَّ أمارةٍ دالّةٍ عليه؛ نحو المرأةِ الحاملِ، والمرضعِ، والعاقرِ، والطالقِ، والثاكلِ، والعانسِ، والعاكبِ والناهدِ (٩١)

ويجدُ الباحثُ في العربيّةِ إشكاليّةً أخرى تتبعُ مقولةَ الجنسِ؛ ذلكَ أنَّ بعضَ الكلمَ يكونُ لأشياءَ مؤنّثةٍ ولا تذكّرُ، أو مذكّرةٍ ولا تؤنّثُ، ونسمّي بها مؤنّثًا حينًا، ومذكّرًا حينًا آخر.

فالسّاعدُ هو مذكّرٌ ولا يؤنّثُ (٩٢)، ومعناهُ الذّراعُ وهيَ مؤنّثةٌ (٩٣). والبئرُمؤنّثةٌ (٩٤)، والقليبُ اسمٌ من أسماءِ البئرِ مذكّرٌ (٩٥)، وقد يذكّر ويؤنّث (٩٦) ويفضي هذا إلى أنْ يكونَ عندَنا اسمان؛ أحدُهما مذكّرٌ والآخرُ مؤنّثٌ، ومعنى هذا أنّنا أمامَ أمرٍ غيرِ منطقيٍّ، فكيفَ يكونُ عندَنا اسمان؛ أحدُهما مذكّرٌ والآخرُ مؤنّثٌ، وهما دالان لمدلولٍ واحدٍ، وقعَ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ.

▪ تأنيثُ جمعِ الكثرةِ بالتّاءِ والقليلُ بالنّونِ، وقد فعلتِ العربُ ذلكَ استحسانًا للفرقِ بينَ القليلِ والكثيرِ؛ نحو قولِهم: الأَجذاعُ انكسَرْنَ، والجذوعُ انكسَرَتْ (٩٧).

▪ عدمُ دخولِ مورفيماتِ التّأنيثِ في بعضِ الكلمِ؛ كنحو طالقٍ، وحائضٍ، وطامثٍ.

وما ذلكَ إلاّ لأنّه انسجامُ الطّبيعةِ الاجتماعيّةِ والبيولوجيّةِ؛ ذلكَ أنَّ هذه الأسماءَ (الصّفات) اختصّتْ بها المرأةُ بيولوجيًّا، وليسَ ثمّةَ خشيةٌ من اللّبسِ إنْ لمْ تقترنْ بعلامةٍ شكليّةٍ للتّأنيثِ؛ فإنَّ المعنى والعُرفَ الاجتماعيّ أَدَلُّ؛ إذْ لا مذكّرَ لها.

▪ يستوي المذكّرُ والمؤنّثُ في بعضِ الكلمِ:

فعولٌ، ومِفْعالٌ ومِفْعيلٌ، وفَعيلٌ بمعنى مفعولٍ، فيقالُ: رجلٌ صبورٌ وشكورٌ، وامرأةٌ صبورٌ وشكورٌ، وامرأةٌ مِعطارٌ ومئناثٌ، ومنطيقٌ، وجريحٌ، وقتيلٌ، وإذا لمْ يريدوا الموصوفَ أثبتوا الهاءَ (٩٨). وقدْ تدخلُ الهاءَ على بعضِ الكلمِ على صيغةِ»مِفْعالٍ»على غيرِ قياسٍ؛ نحو «رجلٍ مِجْذامةٍ»، و «مِطرابةٍ»، و «مِعْزابةٍ». والمرادُ بها مبالغةَ المدحِ أو الذّمِ (٩٩).

▪ كلُّ جمعٍ كانتْ في واحدتِه الهاءُ فسقطتْ من جمعِه فالجمعُ يُذكّرُ ويؤنّثُ؛ كنحو بقرٍ جمعُ بَقَرةٍ، وجرادٌ جمعُ جَرادةٍ، وحبٌّ جمعُ حبّةٍ، ونَخلٌ جمعُ نَخْلَةٍ (١٠٠).

▪ كلُّ جمعٍ على جمعِ التّكسيرِ للنّاسِ وسائرِ الحيوانِ النّاطقِ، يجوزُ تذكيرُه وتأنيثُه؛ كنحو الملوكِ، والقُضاةِ، والرُّسلِ (١٠١).

▪ إذا أُسندَ للجمعِ فعلٌ فيجوزُ في فعلِه التّذكيرُ والتّأنيثُ، وقدْ علّلَ ابنُ يعيشَ ذلكَ؛ أنَّ مَنْ أَنَّثَ على إرادةِ الجمعِ، ومَنْ ذكّرَ فعلى إرادةِ الجمعِ ولا اعتبارٌ بتأنيثِ واحدِه أو تذكيرِه(١٠٢). فنقولُ: قامتِ الرّجالُ، وقامَ النّساءُ، وفي القرآنِ الكريمِ: ﴿**قالَتِ الأعرابُ**﴾ (١٠٣).

▪ دخولُ التّاءِ معَ الصّفةِ لغرضِ المبالغةِ؛ كنحو رَبْعةٍ بمعنى معتدلِ الطّولِ، ويَفْعَةٍ بمعنى شابٍ. فنقولُ: فتى يَفعةٌ، وفتاةٌ يَفعةٌ، ورجلٌ رَبْعةٌ، وامرأةٌ رَبْعةٌ (١٠٤). وقالَ بعضُهم: إنَّ التاءَ ليستْ للمبالغةِ (١٠٥).

▪ بعضُ الصّفاتِ؛ نحو قولِهمْ: ناقةٌ ضامرٌ، وقولُهم: رجلٌ فروقةٌ، وامرأةٌ فروقةٌ (١٠٦).

▪ بعضُ الكلمِ في العربيّةِ جاءَ مذكّرًا ومؤنّثًا، ومردُّ ذلكَ تباينُ اللّهجاتِ؛ كنحوِ الإبهامِ مؤنثٌ وتذكيرُهُ لغةٌ لبعضِ بني أسد (١٠٧). والزّوجُ عندَ أهلِ الحجازِ يقعُ على الذّكرِ والأنثى جميعًا وعلى واحدٍ منهما (١٠٨). والشّعيرُ يذكّرُه أهلُ نجدَ ويؤنّثُه غيرُهم (١٠٩). وقدْ يزادُ في بعضِ الكلمِ ممّا يقعُ على المذكّرِ والأنثى في العربيّةِ لاحقةُ (ان) ؛ لأجلِ تأكيدِ التّذكيرِ؛ كنحو ثُعْلُبانَ والأَفْعُوَانِ (١١٠).

- بعضُ الضّمائر المنفصلة في التّثنية والجمع؛ كنحو إيّانا، وهما، وأنتما، وهؤلاءِ، وأولائِكَ؛ لأنَّ حالَ المتكلّم واضحةٌ فلمْ يحتجْ إلى علامةٍ فاصلةٍ (١١١).

- ألفاظُ العقود منْ (٢٠-٩٠)، وعلّتُهم في ذلكَ أنَّ ألفاظَ العقودِ يجوزُ أنْ نقدِّرَ فيها التّأنيثَ والتّذكيرَ، فأمّا علامةُ التّذكيرِ فالجمعُ بالواوِ والنّونِ، وأمّا علامةُ التّانيثِ فلأنَّ الآحادَ تستعملُ للمؤنّث بغيرِ الهاء، فلمّا اجتمعَ في الاسمِ حكمُ العلامتينِ لم يحتاجوا إلى لفظٍ لكلِّ واحدٍ منها (١١٢). ومئةٌ، وألفٌ، ومليونٌ، ومليارٌ.

- صيغةُ أفعلَ التّفضيلِ؛ كنحو أحسنَ وأكبرَ، وخيرٍ وشرٍ؛ لكنَّ الموصوفَ الذي يسبقُ اسمَ التّفضيلِ يُفرِّقُ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ؛ لأنّه محدّدٌ للجنسِ.

- بعضُ الكلمِ المؤنّثة في العربيّة لا يقابلُها كلمةٌ مذكّرةٌ كنحو كلمةِ «جهنَّمَ» قالَ تعالى: ﴿**هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ**﴾ (١١٣).

ويحدثُ في بعضِ الأعلامِ المذكّرةِ في العربيّةِ التي سُمّيتْ بها بعضُ سورِ القرآنِ الكريمِ أنْ يُعبّرَ عنها بدلالةِ التّأنيثِ في السّياقِ على إرادةِ السورةِ؛ نحو قولِنَا: يوسفُ قرأتَهَا، محمّدٌ حفظتَها، ويونسُ فسّرتَها، ونحو ذلك (١١٤).

ويحدثُ في بعضِ أسماءِ المكانِ أو البلدِ أنْ تذكّرَ وتُؤنّثَ، فمنْ أنَّثَ حملًا على البقعةِ أو المدينةِ، ومنْ ذكّرَ حملًا على المكانِ أو البلدِ، ومنْ ذكّرَ كذلكَ قدّرَ بأسماءِ الرّجالِ أو الحيِّ، والتأنيثِ حملًا على القبيلةِ (١١٥). ومنه قولُه تعالى: ﴿ **كَذَّبَتْ عَادٌ**﴾ (١١٦).

وتغليبُ جنسِ الجمعِ في العربيّةِ يُحدّدُه أحيانًا إذا كانَ الجمعُ عاقلًا أو غيرَ عاقلٍ، فنقولُ: عندي خمسَةَ عشَرَ بنتًا وولدًا، إذ يكونُ التّغليبُ للمذكّرِ عندما يكونُ الجمعُ خليطًا منَ المذكّرِ والمؤنّثِ ممّا يعقلُ، أمّا إذا كانَ الجمعُ ممّا لا يعقلُ فإنّنا نبني العددَ على المتقدِّمِ. فنقولُ: عندي ستّةَ عشرَ جملًا وناقةً، وخمسَ عشْرَةَ ناقةً وجملًا، وإذا أضيفُ العددُ إلى معدودٍ فنبني العددَ على المتقدِّمِ منهما. فنقولُ: عندي ستّةُ رجالٍ ونساءٍ، وستُّ نساءٍ ورجالٍ، ولا يجوزُ ذلكَ دونَ الستّةِ، وفي الفصلِ بينَ العددِ والمعدودِ يتمُّ تغليبُ المذكّرِ إذا كانَ عاقلًا، وإذا كانَ غيرَ عاقلٍ فيتمُّ تغليبُ المؤنّثِ؛ نحو عندي أحدَ عشَرَ بينَ رجلٍ وامرأةٍ، وبينَ امرأةٍ ورَجلٍ، وسِرْتُ ثلاثَ عَشْرَةَ بينَ يومٍ وليلةٍ، وبينَ ليلةٍ ويومٍ (١١٧).

وقدْ ساقَ ابنُ سيدَةَ أمثلةً كثيرةً منَ القرآنِ الكريمِ على ما يذكَّرُ ويؤنّثُ إذْ هيَ غيرُ مستقرَّةٍ على حالٍ عندَ فصحاءِ العربِ ويرى ضرورةَ عدمِ التشدُّدِ في قضيَّةٍ لغويَّةٍ بعيدةٍ عنِ المنطقِ العقليِّ، فليسَ القولُ بتأنيثِ جمعِ الجنسِ، أو المؤنَّثِ المجازيِّ بأولى منْ تذكيرِهمْ، ولا هناكَ اعتباراتٍ حقيقيَّةً لدى بعضِ القبائلِ دونَ بعضٍ تحملُ على تقديمِ مذهبِها، وتصويبِ طريقتِها (١١٨).

وبعد:

فمقصدُ هذه المباحثةُ أنْ تُقدِّمَ وصفًا لفصيلةِ الجنسِ في العربيّةِ لتظهرَ حقيقةً بيِّنةً بأنَّ تحديدَ نوعِ الجنسِ في كثيرٍ من الكلمِ ليسَ أمرًا هيّنًا؛ فهناكَ منَ الكلمِ ما يذكّرُ وما يؤنّثُ على نحوٍ اعتباطيٍّ دونَ وجودِ سببٍ في البنيةِ المكوّنَةِ للكلمةِ.

فبابُ فصيلةِ الجنسِ في العربيّةِ من الأبوابِ التي تعتاصُ على ابنِ اللّغةِ في تحديدِ كثيرٍ من الكلمِ ممّا ليسَ في بنيتِهِ إحدى علاماتِ المؤنّثِ. والمتلمّسُ لكتبِ التّراثِ ممّا تناولتْ هذا البابَ وكتبُ المذكّرِ والمؤنّثِ خاصّةً؛ يُفضي به إلى حكمٍ قويّ بأنَّ قواعدَ هذا البابِ تتفلّتُ ويصعبُ حصرَها واطّرادَها. وكلُّ اسمٍ في العربيَّةِ ينبغي أنْ يُصنَّفَ منْ جهَةِ الجنسِ، إذْ تصبحُ بعضُ هذهِ الأشياءِ منَ المذكَّرِ، وبعضُها منَ المؤنَّثِ لاعتباراتٍ شكليَّةٍ أحيانًا، وقدْ ظهرَ أنَّ تاءَ التّأنيثِ المربوطةِ أكثرُ علاماتِ التّأنيثِ استخدامًا في العربيّةِ؛ لذلكَ وُسِمَ ما لحقتْ به من الأعلامِ مؤنّثًا، وإنْ كانَ الذي لحقتْ به مذكّرًا معنًى فهو يوصفُ بالمؤنّثِ اللّفظيِّ.

الهوامش:

١. فندريس، اللّغة، ص ١٣٣.

٢. نيلسن، التّاريخ العربي القديم، ص٢٣١.

٣. أبو حيان، التّوحيدي، الهوامل والشّوامل، ص ٢٦٧ ٢٦٨.

٤. بنظر: فندريس، اللغة، ص٨.

٥. حسّان، تمّام، مناهج البحث في اللّغة، ص ٢١٥.

٦. ليسَ في السَّاميَّة المشترَكَة أيَّ وسيلة للتمييز بينَ أزمنَة الفعل المختلفة، ولا يكادُ يوجدُ في الألمانية إلا زمنٌ ماضٍ واحد، إذ إنّها تخلَطُ في صيغة واحدة غير التّامِّ (Impa-fait3) . ومن المستحيل أنْ نفهمَ شيئًا من نظام الفعل في السِّنسكريتيَّة أو في الإغريقيَّة القديمة إذا لَمْ نُدخلْ في حسابنَا هذه الفروقَ الدَقيقةَ أَوْ إذا رُحْنَا نبحثُ فيها عنِ التَّعبيرِ عن الأزمنة المختلفة، بهذه الفكرة التي تعدُّ طبيعيَّةً في لغاتنَا.

ينظر: فندريس، اللّغة، ص١٣٥ـ ١٣٦.

٧. تمييزُ الأفعال المبنيَّة للمعلوم منَ الأفعال المبنيَّة للمجهول في معظم اللُّغات الهنديَّة الأوربيَّة عملُ خداع؛ لأنَّ المبنَيَ للمجهول في كلِّ حالاته تقريبًا لا يمكَنُ أنْ يعدَّ عكسَ المبني للمعلوم. إذ يدخلُ في المبنيِّ للمعلوم عادةً معنىً خَاصٌّ يعدلُ منْ صفته. فالمبنيُّ للمجهولِ يعبِّرُ في الغالبِ عنْ حدثٍ تحقَّقَ وانتَهَى.

ينظر: فندريس، اللّغة، ص١٤٠ ١٤١.

٨. اللّغةُ الأستراليّةُ (ديريبل) لا يوجدُ فيها علاقةٌ بينَ الجنس والنّوع، ولا يوجدُ في الفرنسيَّة وسيلةٌ للتعبير عنْ معنى الجمعيَّة ومعنَى الإفراديَّة، وهو نقصٌ كَثيرًا ما نعاني آثارُهُ كما يقول فندريس إذْ تُثارُ مناقشاتٌ كثيرةٌ بينَ النُّحاة بسبب الخلط بينَ الجمع والجمعيِّ، وسببها عدمُ وجود فصيلة نحويَّة للجمعيِّ. كذلك نشعرُ بشيءٍ من الضِّيق حينمَا لا نستطيعُ أنْ نعرفَ على وجه التَّخْصيص منْ قولنَا: (le cheval court) (الحصانُ يعدو)؛ إذا كانَ يُرادُ حصانٌ ما مأخوذٌ على انفراد أوْ يُرادُ الخيلُ في مجموعهَا بوجه عامٍّ، فنحنُ لا نميِّزُ المفردَ منَ الجنس ولا الخاصَّ منَ العامِّ.

ينظر: ر. ل. راسك، أساسيّات اللّغة، ص ٥٠، وفندريس، اللّغة، ص١٣٤.

٩. ليونز، جون، اللّغة وعلم اللّغة، ص١٦٠.

١٠. ينظر: ر. ل. راسك، أساسيّات اللّغة، ص٤٧.

١١. ينظر: عبد الواحد، علي، علم اللّغة، ص٢٢٣.

١٢. هنري فليش، العربيّة الفصحى، ص١٧٣.

١٣. المرجع نفسه، ص ١٧٣.

١٤. أنيس، من أسرار اللّغة، ص١٦٠.

١٥. المرزوقي، ألفاظ الشّمول والعموم، ص٣٧.

١٦. ابن عصفور، المقرّب، ص ٩٦.

١٧. نور الدّين، عصام، مصطلح المحايد، المذكّرُ والمؤنّث المجازيّان، ص٦.

١٨. أرسطوطاليس، الخطابة، ص ١٩٩.

١٩. ابن رشد، تلخيص الخطابة، ص ٥٧٠.

٢٠. ينظر: فندريس، اللغة، ص١٣١.

٢١. ينظر: حجازي، محمود فهمي، علم اللّغة العربية، ص١٤٦.

٢٢. بروكلمان، فقه اللّغات السّاميّة، ص٩٥.

٢٣. سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٢.

٢٤. ابن جني، الخصائص، ٢/ ٢٨٤، وابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ٨٨.

٢٥. الإنطاكيّ، الوجيز في فقه اللّغة، ص٣٤٨، وبرجشتراسر، التّطوّر النّحويّ للّغة العربيّة، ص١١٢.

٢٦. طليمات، غازي مختار، في علم اللّغة، ص١٧٨.

٢٧. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٥٠، و ابن جني، المذكّر والمؤنّث، ص٤٥ ٤٧.

٢٨. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٥٠، وابن جني، المذكّر والمؤنّث، ص ٥٠– ٥١.

٢٩. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٥٠.

٣٠. المصدر نفسه، ص٥١.

٣١. السيوطي، المزهر، ٢/ ٢٧٧.

٣٢. المصدر نفسه، ٢/ ٢٢٥.

٣٣. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٤٧.

٣٤. إبراهيم بركات، التّأنيث في اللّغة العربيّة، ص٢٠٧.

٣٥. ابن السّرّاج، الأصول، ٢/ ٤١٤.

٣٦. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٤٧ ٤٩.

٣٧. الفرّاء، المذكّر والمؤنّث، ص٦٨

٣٨. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٥٦.

٣٩. ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ٣٢٧ ٣٢٩.

٤٠. المفضّل بن سلمة، مختصر المذكّر والمؤنّث، ص٥٣- ٥٤. وابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص ٥٠، وابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص ٤٩ ٥٠.

٤١. السّيوطي، الأشباه والنّظائر، ٢/ ١٥٧.

٤٢. ابن النّحّاس، التّعليقة على المقرّب، ص٥٩٦.

٤٣. ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، ٢/ ٢١٨، وابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ٨٨.

٤٤. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ٩٦.

٤٥. سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٨٢، وابن السّرّاج، الأصول، ٢/ ٤٠٧، وابن عصفور، المقرّب، ص٤٦٢.

٤٦. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ٩٧.

٤٧. المهلّبي، جمع الفرائد وحصر الشّرائد، ص٢٤٩ ٢٥٠، وابن السّرّاج، الأصول، ٢/ ٤٠٨، وابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ٩٦، وابن عصفور، المقرّب، ص٤٦٢.

٤٨. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ٩٨، وابن عصفور، المقرّب، ص٤٦٢..

٤٩. المهلبي، نظم الفرائد وحصر الشّرائد، ص٢٤٩، ابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ٩٨، وابن عصفور، المقرّب، ص٤٦٢.

٥٠. سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٦٨.

٥١. المهلّبي، نظم الفرائد وحصر الشّرائد، ص٢٥٠، وابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ٩٨، وابن عصفور، المقرّب، ص٤٦٢.

٥٢. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ٩٨.

٥٣. الفِرْزانُ مِنْ لُعَبِ الشِّطْرَنْج أَعجمي معرّب وجمعه فَرَازِينُ. ابن منظور، لسان العرب (فرزنَ).

٥٤. الجَحْجَحُ السيد السَّمْحُ وقيل الكريم ولا توصف به المرأَة. ابن منظور، لسان العرب

(جججح).

٥٥. ابن السّرّاج، الأصول، ٢/ ٤٠٨ ٤٠٩، وابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ٩٨.

٥٦. ابن عصفور، المقرّب، ص٤٦٢.

٥٧. المهلبي، نظم الفرائد وحصر الشّرائد، ص٢٤٩.

٥٨. المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

٥٩. الجرجاني، الجمل، ص٣٥.

٦٠. ابن الأنباري، المذكّر والمؤنّث، ص٢٢٤.

٦١. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ١٠٣.

٦٢. الفرّاء، المذكّر والمؤنّث، ص١١٠.

٦٣. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص ١٠٠.

٦٤. سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣١٦ـ ٣١٧.

٦٥. ابن جني، الخصائص، ٢/ ١٩٦ـ ١٩٧.

٦٦. الحريري، درّة الغوّاص في أوهام الخواص، ص١٣٩.

٦٧. ابن يعيش، شرح المفصّل، ١/ ١٠٩.

٦٨. المصدر نفسه، ١/ ١٠٩.

٦٩. الزجاجي، حروف المعاني، ص٧٠.

٧٠. ينظر: عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، ص٢٦٤.

٧١. ابن منظور، لسان العرب، ٦/ ٧٣ (خنفس).

٧٢. ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ٢/ ٨٥٩.

٧٣. ابن عصفور المقرّب، ص٣٨٠ ٣٨٢، والأشموني، شرح الأشموني، ١/ ٣٩٦ـ ٤٠٠.

٧٤. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص ٩٠.

٧٥. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص ٩٣، وابن الأنباري، البُلْغةُ في الفَرْق بين المذكّر والمؤنّث، ص٧٧.

٧٦. ابن سيدة، المخصص، ٥/ ٦٨.

٧٧. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ١٠٧.

٧٨. ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، ٢/ ٢٢٢.

٧٩. الزّجاجي، كتاب الخطّ، ص ٣٠، وابن مالك، شرح الكافية الشّافية، ٢/ ٢٢٤ ٢٢٥، وابن الحاجب، الكافية في النّحو، ٢/ ١٦٦ ١٦٧. وابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ١٠٧.

٨٠. في الأصل «أرطا ومعزا»، والأرطى: نوع من الشّجر ينبت بالرّمل، واحدته أرطاة، والألف في الكلمتين للإلحاق، ابن منظور، لسان العرب، ٧/ ٢٧٧، (معز) . و٩/ ١٢٢، (أرطا) .

٨١. العظيم الشديد، ابن منظور، لسان العرب (قبعثر) .

٨٢. ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ٢/ ٤١٠ـ ٤١١، وابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ١١٠.

٨٣. يرى بعض علماء العربيّة أنّ الكسرة ممّا يؤنّث به، وإنّما الكسرة من الياء، سيبويه، الكتاب، ٣/ ٢٧٢، وابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٩٢، والمرادي، الجنى الدّاني، ص١٨١.

٨٤. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٨٦.

٨٥. المبرّد، المقتضب، ١/ ٢٧٠.

٨٦. سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٠، والمبرّد، المقتضب، ٢/ ٩٠.

٨٧. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢/ ١٤.

٨٨. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٩٨ ٩٩.

٨٩. المبرّد، المذكّر والمؤنّث، ص١١٠.

٩٠. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٦٩.

٩١. ينظر: الصّالح، صبحي، دراسات في فقه اللّغة، ص ٨٦ ـ٨٧.

٩٢. ابن جني، المذكّر والمؤنّث، ص٧٢، وابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٨١.

٩٣. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٧٦.

٩٤. الفرّاء، المذكّر والمؤنّث، ص٩١، وابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٦٥.

٩٥. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٨٩.

٩٦. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١/ ٦٨٩ (قلب) .

٩٧. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ١٠٦.

٩٨. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ١٠٢.

٩٩. الفرّاء، المذكّر والمؤنّث، ص٦٧.

١٠٠. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٦٩، والمبرّد، المذكّر والمؤنّث، ص ١٢٤، وابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ١٠٦.

١٠١. المبرّد، المذكّر والمؤنّث، ص٨٦، ص١١٥، والفرّاء، المذكّر والمؤنّث، ص١٠١، وابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٦٨.

١٠٢. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ١٠٣.

١٠٣. سورة الحجرات، آية ١٤.

١٠٤. سيبويه، الكتاب، ٢/ ٢١٢، والمبرّد، الكامل، ١/ ١٤٨..

١٠٥. الجعبري، تدميث التّذكير في التّأنيث والتّذكير، ص٧١.

١٠٦. ابن سيدة، المخصّص، ١٦/ ١٢١.

١٠٧. ابن جني، المذكّر والمؤنّث، ص ٥٦.

١٠٨. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص ٨٠.

١٠٩. المصدر نفسه، ص ٨٦.

١١٠. ابن التّستري، المذكّر والمؤنّث، ص٥٩، ٦٦ وابن جني، المذكّر والمؤنّث، ص٥٦، ٦١.

١١١. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٩٨.

١١٢. الورّاق، علل النحو، ص٦٧٨.

١١٣. سورة يس، آية ٦٣.

١١٤. الجعبري، تدميث التّذكير، ص١٠٥،

١١٥. ابن هشام اللّخمي، شرح الفصيح، ص٢٣٤، والجعبري، تدميث التّذكير، ص١٠٤.

١١٦. سورة القمر، آية ١٨.

١١٧. ابن عصفور، المقرّب، ص٣٧٧ـ ٣٧٨، والجعبري، تدميث التذكير، ص٧٠.

١١٨. ابن سيدة، المخصّص، ٥/ ٦٨ ٦٩.

المصادر والمراجع:

١. أرسطو طاليس، فن الشّعر، ترجمة عبد الرّحمن بدوي، القاهرة، مكتبة النّهضة المصريّة، ١٩٥٣م.

٢. الأشموني، الحسن نور الدّين بن محمّد (ت٩٠٠هـ) ، شرح الأشموني، على ألفيّة ابن مالك، ط١، (قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد) ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨م.

٣. الإنطاكي، محمّد، الوجيز في فقه اللّغة، ط٣، مكتبة دار الشّرق، بيروت، (د. ت) .

٤. ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدّين، (ت٥٧٧هـ) . البُلْغةُ في الفَرْق بين المذكّر والمؤنّث، تحقيق رمضان عبد التوّاب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٦م.

٥. أنيس، إبراهيم، من أسرار اللّغة، ط٣، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصريّة، ١٩٦٦م.

٦. برجشتراسر، التّطوّر النّحويّ للّغة العربيّة، إخراج رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي القاهرة، ودار الرّفاعي، الرّياض، ١٩٨٢م.

٧. بركات، إبراهيم، التّأنيث في اللّغة العربيّة، ط١، القاهرة، دار الوفاء للطّباعة والنشر والتّوزيع، ١٩٨٨م.

٨. بروكلمان، كارل، فقه اللّغات السّاميّة، ترجمة رمضان عبد التوّاب، ط١، الرّياض، جامعة الرّياض، ١٩٧٧م.

٩. ابن التّستري، سعيد بن إبراهيم، (ت٣٦١هـ) . المذكّر والمؤنّث، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، ط١، دار الخانجي بالقاهرة، ودار الرّفاعي بالرّياض، ١٩٨٣م.

١٠. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرّحمن، (ت٤٧١هـ) . الجمل، تحقيق علي حيدر، (د. ط) ، دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢م.

١١. الجعبري، إبراهيم عمر، (ت٧٣٢هـ) . تدميث التّذكير في التّأنيث والتّذكير، تحقيق محمّد عامر حسن، ط١، المؤسسة الجامعيّة للدّراسات، بيروت، ١٩٩١م،

١٢. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) :

- الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمّد، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة.

- المذكّر والمؤنّث، تحقيق وتقديم طارق نجم عبد الله، ط١، دار البيان العربي، جدّة، ١٩٨٥م.

١٣. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، (ت٦٤٦هـ) . أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة، ط١، دار عمّار، عمّان ودار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م.

١٤. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان جمال الدّين (ت٦٤٦هـ) ، الكافية في النّحو، شرحه الشيخ رضيّ الدّين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٥م.

١٥. حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،

١٦. الحريري، القاسم بن عليّ، (ت٥١٦هـ) . درّة الغوّاص في أوهام الخواص، تحقيق عرفات مطرجي ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٨م.

١٧. حسّان، تمّام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م

١٨. أبو حيّان، عليّ بن محمّد بن العبّاس التّوحيدي (ت٤٠٠هـ) . الهوامل والشّوامل، نشر أحمد أمين والسّيّد أحمد صقر، لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، القاهرة، ١٩٥١ م.

١٩. ر. ل. راسك، أساسيّات اللّغة، ترجمة رانيا إبراهيم يوسف، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٢٠. ابن رشد، أبو الوليد محمّد بن أحمد، (ت٥٨٢هـ) . تلخيص الخطابة، تحقيق محمّد سليم سالم، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٩٦٧م.

٢١. الزّجّاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق، (ت٣٣٧هـ) . حروف المعاني، تحقيق علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.

٢٢. ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل النّحوي، (ت٣١٦هـ) ، الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت، مؤسسة الرّسالة، ١٩٩٦م.

٢٣. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ) ، الكتاب، ط٢، تحقيق ودراسة عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢ م.

٢٤. ابن سِيْدَه، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل، (ت٤٥٨هـ) . المخصّص، المكتب التّجاري، بيروت، (د. ت) .

٢٥. السّيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن، (ت٩١١هـ) ، الأشباه والنّظائر في النّحو، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت) .

٢٦. السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبط وتصحيح محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، ط٣، دار الحرم للتراث، القاهرة، (د. ت) .

٢٧. الصّالح، صبحي إبراهيم (ت ١٤٠٧هـ) ، دراسات في فقه اللغة، ط١، دار العلم للملايين ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م.

٢٨. طليمات، غازي مختار، في علم اللّغة، ط١، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٧م.

٢٩. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، (ت٦٩٦هـ) . المقرّب، ومعه مُثل المقرّب، ط١، تحقيق عادل عبد الموجود وعليّ معوَّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨م.

٣٠. الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، (ت٢٠٧هـ) . المذكّر والمؤنّث، تحقيق وتقديم رمضان عبد التوّاب وصلاح الهادي، ط١، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م،

٣١. فليش، هنري، العربيّة الفصحى، ط١، تعريب وتحقيق عبد الصّبور شاهين، ط١، بيروت، المطبعة الكاثوليكيّة، ١٩٦٦م.

٣٢. فندريس، جوزيف، اللّغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصّاص، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٥٠م.

٣٣. عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٣٤. ليونز، جون، اللغة وعلم اللغة، ط١، دار النهضة العربية، (د. ت) .

٣٥. ابن مالك، جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائيّ، (ت٦٧٢هـ) . شرح الكافية الشّافية، تحقيق علي محمّد عوض وعادل عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٣٦. المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، (ت٢٨٥هـ) . الكامل في اللّغة والأدب، عارضه بأصوله وعلّق عليه محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٣٧. المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، (ت٢٨٥هـ) . المذكّر والمؤنّث، تحقيق وتقديم رمضان عبد التوّاب وصلاح الهادي، ط١، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.

٣٨. المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، (ت٢٨٥هـ) . المقتضب، ط١، تحقيق محمّد عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.

٣٩. المرادي، بدر الدّين الحسن بن قاسم، (ت٧٤٩هـ) . الجنى الدّاني في حروف المعاني، ط١، تحقيق فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم الفاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٢م.

٤٠. المرزوقي، أبو عليّ بن الحسين، (ت٤٢١هـ) . ألفاظ الشّمول والعموم، تحقيق خليل إبراهيم العطيّة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٤م.

٤١. المفضّل بن سلمة بن عاصم، (ت٢٩٠هـ) . مختصر المذكّر والمؤنّث، تحقيق وتقديم رمضان عبد التوّاب، ط١، الشّركة المصريّة للطّباعة والنّشر، القاهرة.

٤٢. ابن منظور، أبو الفضل محمّد بن مكرم، (ت٧١١هـ) . لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت.

٤٣. ابن النّحّاس، بهاء الدّين أبو عبد الله، (ت٦٩٨هـ) . التّعليقة على المقرّب، تحقيق جميل عبد الله عويضة ط١، وزارة الثّقافة، عمّان، ٢٠٠٤م.

٤٤. نور الدّين، عصام، مصطلح المحايد، المذكّرُ والمؤنّث المجازيّان، الشركة العالميّة للكتاب، دار الكتاب العالمي، بيروت، ١٩٩٠م.

٤٥. نيلسن، ديتلف، وفرتز هومل وآخرون، التّاريخ العربي القديم، ترجمة فؤاد حسنين علي، مكتبة النّهضة المصريّة، القاهرة، ١٩٥٨م.

٤٦. ابن هشام اللّخمي، (ت٥٧٧هـ) . شرح الفصيح، تحقيق مهدي عبد جاسم، ط١، وزارة الثّقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٨م.

٤٧. وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، ط١، نهضة مصر للطباعة والنشر.

٤٨. الورّاق، أبو الحسن محمّد بن عبد الله، (ت٣٨١هـ) . علل النحو، تحقيق محمود محمّد نصّار، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٢م.

٤٩. ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن وهب الكاتب، (ت٢٨٥هـ) . البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م.

٥٠. ابن يعيش، موفق الدّين، (ت٦٤٣هـ) . شرح المفصّل، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د. ت) .